

تعالى بالطلع من الفعل على وجه يمتنع معه الايضاح به سبباً للفتا
 فيه بالاجاب والتواب بفتح والعتاب بتوكه الا ان المعتزلة
 القبول بعد موتك الحكم العقل بذكر عليه رواد الشرع قالوا نعم
 ما مضى العتلة عن ادالتهمة الحسن والقبح فيه فحس صوم اخر يوم
 من رمضان وتيق صوم اول يوم من شوال باق الشرع كما تنقاس
 حسن وتيق فيه ذائبين او لصنعه وخالفهم الخفية في هذا الاطلاق
 ثم اختلفوا اعني الخفية هل المتوقف على ورود الشرع جميع الاتكاف
 فلا يفي العقل شي منها بمعنى ما ادركه الا بعد ورود الشرع
 فيكون الحكم هو الله تعالى لا العقل او المتوقف على ورود الشرع
 اكثر الاحكام دون احكام خاصة منها وسياقي في المتن تفصيل ذلك
 نفسه ما مر بالمحدث السابق ان المرض مكتوم عقوبة على
 يحصل الذنوب كما ان عقوبة الاخر بمحض ذنوب المؤمنين ثم انفقوا
 كسفية على نفي ما يفتنه المعتزلة على اثبات الحسن والقبح للفعل من
 القول بوجوب امر وعلى البرهان كوجوب العوض في الجلام للاطلاق
 الاصل للعباد على ما قدمناه عن المعتزلة في الاصل الرابع ووجوب
 الرزق ووجوب التواب على الطاعة ووجوب العوض في الامم الا
 واليهام ووجوب العتاب بالماضي ان مات مرتكبها بلا توبة وقوله
 بنا معقول لاجله هو عملة لقوله نفي اي انفق كسفية على نفي ما يفتنه
 المعتزلة على اصل الحسن والقبح العقلين من الامور المذكورة وذلك
 للناس من الخفية على منع كون نفي بلانها اي مقابلات الامور التي
 او جنتها المتعزلة خلاف احكامه وتلك المقابلات لفعل غير الاتكاف

ومنع الرزق وما على سواهما بل قالت اكدنية لا ووجه الجمع
 اي المبرمج من التاب والسنة من عدم الرزق ووجه التواب
 على الطاعة وعلى الية الرزق وعلى الم تلفته على التوبة وتناكها
 المؤمن بمحض فضل وتطول منه تعالى دون وجوب عليه عز وجل
 من وجوده اي وحيد ذلك الموعود من الرزق وما برما ذكر
 لو عدم الصادق لا يحصى شأنا عليه سبحانه فهو ما اثنى على نفسه و
 ان الشيخ عز الدين انكر في قواعد اول المصيبة من الموعودين ويحذر
 وخطا من قال ذلك لان المصيبة ليست من كسبه الموت انما يجزي
 على عمله وكسبه قال تعالى انما يخشون الله انهم يفتنوا واعدوا له
 ما يفتنوا به من لسانه في المسند الحديث عابته وهو في الصحاح
 مصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا لوم ولا حزن حتى التوله بظن
 الاثراء بهما من خطاياهما ونصرا لسانه في الامم في باب طلاق
 السران ونقله ان قال قابل هذا اي السران مغلوب يعقله
 والمرضى والمجنون مغلوب على عقلهما قيل المريض ماجور مكلف
 بالمرض مرفوع عنه العلم فكيف يناسر عليه العقاب في له التواب
 انتهى فقد قيل المريض ماجور مكلف اعنه بالمرض ومكلف بالامم في
 وحى الله عنه على ان المريض ماجور بالبصر على المرض او الرضى به
 مكلف عنه بنفس المرض لان الشيخ عز الدين لا يفتنوا كذا المرض نفسه
 مكلفا بالحديث السابق انما يوي ان المرض مكلف من حيث انه مقفوه
 حاجله بمحض الذنوب كما ان عقوبة الاخر بمحض ذنوب المؤمنين وما
 لم يرد به سمع اي دليل سمع لنعويض الهمام عن الازهار لم يحتمل بوجوب

والجواب

ومنع